

قضاة وجنرال وكومبارس!



الثلاثاء 9 مايو 2017 09:05 م

د] عز الدين الكومي:

مع اقتراب العد التنازلي لانتهاه فترة ولاية قائد الانقلاب بحلول عام 2018، يسعى برلمان العسكر لتعديل الدستور، لتمديد فترة الرئاسة لتكون ست سنوات بدلا من أربع، لضمان استمرار قائد الانقلاب حتى 2020، أو أن يكون اختيار رئيس الجمهورية من خلال برلمان عبدالعال، وليس بالانتخاب المباشر من قبل الشعب، بالرغم من تصريحات قائد الانقلاب بمؤتمر الشباب بأسوان بأنه لا أحد يستطيع أن يستمر في الحكم يوم بعد مدته، وإنه لن يجلس يوما واحدا زيادة على فترته الدستورية، ومع ذلك يسعى برلمان عبدالعال لتعديل المادة 140 من دستور العسكر التي تحظر تولي الرئيس أكثر من دورتين، ومنحه الحق في الترشح لعدد غير محدود من الولايات!! ومع ذلك صرح قائد الانقلاب برغبته في الترشح لولاية جديدة، بمؤتمر الشباب بالإسماعيلية، بأنه سيترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، حال توافر الإرادة الشعبية وموافقة المصريين على حد زعمه!!

وقد ظهرت دعوات تنادى بضرورة منافسة قائد الانقلاب بمرشح توافقي، ليقوم بدور الكومبارس والمحلل، والطريف أن أصحاب هذه الدعوات كانوا وما زالوا داعمين للنظام الانقلابي، ويسيروا في ركابه !!

وبدأت تتطلع الأنظار إلى عدد من المرشحين التوافقيين، منهم عدد من القضاة، مع أنه هؤلاء القضاة، من مؤيدي النظام الانقلابي، الذين أكلوا لقمة القاضي عبر الرشاوى والامتيازات، والمصايف والمشاتي، وهؤلاء القضاة هم المستشار يحيى دكروري، صاحب الحكم الصادر ببطلان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية لبيع جزيرتي تيران وصنافير، والذي حرم من رئاسة مجلس الدولة بمقتضى تعديل قانون السلطة القضائية، بسبب هذا الحكم!!

وأما القاضي الثاني، فهو المستشار أحمد الشاذلي، الذي ينتمي لعائلة الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب الجيش، إبان حرب أكتوبر 1973، وهو الذى قام بإصدار حكم نهائي ويات برفض طعن الحكومة على حكم محكمة القضاء الإداري الصادر، والذي كان قد قضى ببطلان التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع السعودية، وبيع جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية!! و له موقف جيد من ثورة يناير، عبر عنه في حيثيات حكم إحدى القضايا، حيث قال: ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، كانت فريدة في سلميتها وعظيم أهدافها لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وأي آراء أو اتجاهات تخالف تلك الثورة، سواء في وسائل الإعلام أو غيرها من وسائل التعبير عن الرأي، لا تنال من عظيم آثارها في التاريخ المصري المعاصر!!

وأما القاضي الثالث فهو المستشار هشام جنية الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، والذي أطاح به قائد الانقلاب، بموجب قانون إعفاء رؤساء الهيئات الرقابية من مناصبهم، بسبب تصريحات له عن اكتشاف وقائع فساد تجاوزت قيمتها ستمائة مليار جنيه خلال العام 2015، وتم الحكم عليه بالحبس لمدة عام وكفالة عشرة آلاف جنيه، مع وقف التنفيذ، وتغريمه مبلغ عشرين ألف جنيه، في قضية نشر أخبار كاذبة، عن حجم الفساد بمصر!!

وأخيراً صرح جنية، خلال مؤتمر مع حمدين صباحي، قال: بأن الانتخابات الرئاسية المقبلة ستكون فرصة لتصحيح مسار الثورة، داعيا القوى المدنية للتوحد من جديد من أجل استكمال أهدافها!!

كما أنه هناك أحد الجنرالات المتقاعدين، والذي تراوده آمال ليكون بديلا لزعيم عصاية الانقلاب، حيث شغل منصب رئيس أركان الجيش من قبل، وهومن رجالات أمريكا الأوفياء، وكان الإعلام الانقلابي أذاع تسريبات لعنان، مع البرادعي، والتي اعتبرها البعض آنذاك تشويها لعنان لإفصائه من سباق الرئاسة، مع أن هذا التسريب تم بموافقة قائد الانقلاب، وعسكر كامب ديفيد، وبالتالي من يسعى لاستبدال جنرال بأخر كالمستجير من الرمضاء بالنار!!

وإذا تجاوزنا القضاة والجنرالات إلى المحليين والكومبارس، فنجد عددا من الأسماء مطروحة في بورصة المحللين والمرشح التوافقي الكومبارس، بزعم البحث عن وجه جديد، ينفذ ما يمكن إنقاذه، ويعيد البلاد إلى مسارها الصحيح، بعيدا عن ثنائية العسكر والإخوان!! أول هؤلاء عصام حجي، عالم الفضاء في وكالة ناسا الأمريكية، والمستشار العلمي لعدلي منصور محلل الانقلاب، وصاحب فكرة تشكيل فريق رئاسي لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة في 2018، لمنح قائد الانقلاب شرعية زائفة!!

ثم يأتي خالد علي، الذي لا يمانع في أن يكون مرشحا توافقيا ومحللا وكومبارس أيضا بزعم أنه مرشح القوى المدنية في الانتخابات!! وهو الذي استغل رفع دعوى إبطال بيع جزيرتي وصنافير للسعودية، التي أقامها المحامي على أيوب، ولكنه انضم لفريق المحامين الذي شمل كل أطراف الطيف السياسي المصري، ولكن الإعلام الانقلابي صنع منه بطلا، نعتوه بأنه مصطفى كامل!! وهو الذي استغل

مظاهرات "الأرض هي العرض" وحمل على الأعناق يومها، وألقى كلمة من على سلم نقابة الصحفيين للمتظاهرين، قال فيها: أنا باستأنكم عشان أروح لولادي، وبدعو الجميع للمغادرة والعودة يوم الخامس والعشرين من أبريل، بعد أن اتفق مع قوات الأمن، ولكن يوم الخامس والعشرين من إبريل اختفى خالد علي!!

وهناك عبد المنعم أبو الفتوح رئيس حزب مصر القوية، والمرشح الرئاسي السابق، والذي أعلن عن ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة، وقام بجولات مكوكية إلى بريطانيا وغيرها، ويسعى لطرح نفسه بقوة ليكون المحلل السياسي للنظام الانقلابي بعد التجربة الناجحة التي خاضها حمدان صباحي في أدائه لدور الكومبارس!!

ونقول لهؤلاء الحالمين من بقايا جبهة الخراب، والداعمين للنظام الانقلاب: أما آن لكم أن تتواروا خجلا، بعد أن استدعيتكم العسكر، والآن تطالبوهم بالرحيل عبر الصناديق!!